

جزء فيه:

ضعف أثر ابن مسعود رضي عنه؛

الذي استدل به على وجوب التَّجْوِيدِ، وأنه

منزل من عند الله!!.

تخریح:

أبي الحسن علي بن حسن بن علي العريضي الأثري

غفر الله له، ولشيخه، وللمسلمين

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى ضَعْفِ: الْأَثَرِ الَّذِي اسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى وُجُوبِ التَّجْوِيدِ، وَأَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ

عَنْ مُوسَى بْنِ يَزِيدَ الْكِنْدِيِّ، قَالَ: (كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يُقْرَى رَجُلًا، فَقَرَأَ. إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ) مُرْسَلَةً<sup>(١)</sup>، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: مَا هَكَذَا أَقْرَأَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: وَكَيْفَ أَقْرَأَهَا يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالَ: أَقْرَأَ بِهَا ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠] فَمَدَّهَا. وَفِي رِوَايَةٍ: (فَمَدَّهَا)

أَثَرٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٧ ص ٢٢٦٤ ح ٨٦٧٧)، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٣ ص ٢٦٢ ح ٣٩٨٨)، وَابْنُ الْجَزَرِيِّ فِي «النَّشْرِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ» (ج ١ ص ٣١٥) مِنْ طَرِيقِ شَهَابِ بْنِ خِرَاشٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ يَزِيدَ الْكِنْدِيِّ<sup>(٢)</sup> بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ، وَلَهُ ثَلَاثُ عِلَلٍ:

الْأُولَى: شَهَابُ بْنُ خِرَاشٍ الشَّيْبَانِيُّ أَبُو الصَّلْتِ الْوَاسِطِيُّ، وَهُوَ يُخْطِئُ<sup>(٣)</sup>.

(١) أَي: بِأَلَا مَدًّا لِي: «الْفُقَرَاءُ».

(٢) وَقَعَ عِنْدَ ابْنِ الْجَزَرِيِّ: «مَسْعُودُ بْنُ يَزِيدَ الْكِنْدِيِّ».

(٣) وَأَنْظَرُ: «الضُّعْفَاءُ وَالْمَثْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ٢ ص ٤٣)، وَ«الْمُعْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ١

ص ٤٣٠)، وَ«التَّارِيخُ» لِابْنِ مَعِينٍ (ج ٢ ص ٢٥٩-رِوَايَةُ الدُّورِيِّ).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَقْرِيبِ التَّهْدِيبِ» (ص ٣٤٣): (يُخْطِئُ). اهـ  
 وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمُغْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ١ ص ٤٣٠): (يُغْرَبُ). اهـ  
 وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الكَامِلِ فِي ضَعْفَاءِ الرِّجَالِ» (ج ٥ ص ٥٤):  
 (وَلِشَهَابٍ أَحَادِيثَ لَيْسَتْ بِكَثِيرَةٍ وَفِي بَعْضِ رِوَايَاتِهِ مَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ). اهـ  
 وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ١ ص ٤٥٩): (وَكَانَ مِمَّنْ يُخْطِئُ  
 كَثِيرًا حَتَّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الْاِحْتِجَاجِ بِهِ؛ إِلَّا عِنْدَ الْاِعْتِبَارِ). اهـ  
 الثَّانِيَةُ: مُوسَى بْنُ يَزِيدَ الْكِنْدِيِّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، لَمْ أَجِدْ لَهُ تَرْجَمَةً.  
 قَالَ الْعَلَامَةُ الْمُحَدِّثُ الْأَبَانِيُّ رحمته فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ٥ ص ٢٧٩): (وَهَذَا  
 إِسْنَادٌ رِجَالُهُ مَوْثِقُونَ غَيْرَ مُوسَى بْنِ يَزِيدَ الْكِنْدِيِّ، فَإِنِّي لَمْ أَعْرِفْهُ وَلَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ  
 الْمِزِيُّ فِي سُيُوحِ ابْنِ خِرَاشٍ فِي التَّهْدِيبِ). اهـ  
 قُلْتُ: كَذَا مَوْجُودٌ فِي «سُنَنِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ»، وَ«الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ»: «مُوسَى بْنُ  
 يَزِيدَ الْكِنْدِيِّ».  
 وَوَقَعَ عِنْدَ ابْنِ الْجَزَرِيِّ: «مَسْعُودُ بْنُ يَزِيدَ الْكِنْدِيِّ».  
 وَكَذَا ذَكَرَ: الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ٧ ص ١٥٥)، وَقَالَ: (رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ،  
 وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ). اهـ  
 وَكَذَا جَلَالُ الدِّينِ السُّيُوطِيُّ رحمته فِي «الْإِتْقَانِ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ١٩٧).  
 وَكَذَا قَالَ أَيْضًا فِي «الدَّرِّ الْمَشُورِ فِي التَّفْسِيرِ بِالْمَأْثُورِ» (ج ٤ ص ٢٢١)، وَعَزَاهُ  
 لِسَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، وَالتَّبْرَانِيِّ، وَابْنِ مَرْدَوَيْهِ.  
 قُلْتُ: وَمَسْعُودُ بْنُ يَزِيدَ الْكِنْدِيِّ لَمْ أَجِدْ لَهُ تَرْجَمَةً.

قَالَ الْعَلَامَةُ الْمُحَدِّثُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ٥ ص ٢٧٩): (وَقَدْ ذَكَرَهُ  
الْهَيْثَمِيُّ فِي «الْمَجْمَعِ» (١٥٥/٧) مِنْ طَرِيقِ الطَّبْرَانِيِّ، لَكِنْ وَقَعَ فِيهِ: «مَسْعُودُ بْنُ يَزِيدَ  
الْكِنْدِيِّ»، وَقَالَ عَقِبَهُ: «وَرَجَالُهُ ثِقَاتٌ» وَفِي «ثِقَاتِ ابْنِ حِبَّانَ» (٣ / ٢٦٠): «مَسْعُودُ  
بْنُ يَزِيدَ، يَرْوِي عَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ».

قُلْتُ: فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ هُوَ، وَلَمْ يُورِدْهُ الْبُخَارِيُّ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي كِتَابَيْهِمَا. ثُمَّ  
رَأَيْتُ الْحَدِيثَ قَدْ أُورِدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَزَرِيِّ فِي «النَّشْرِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ»  
(٣١٣/١) بِإِسْنَادِهِ إِلَى الطَّبْرَانِيِّ بِهِ، وَفِيهِ: «مَسْعُودُ بْنُ يَزِيدَ الْكِنْدِيُّ»، فَدَلَّ عَلَيَّ أَنَّ  
«مُوسَى» فِي «الطَّبْرَانِيِّ» مُحَرَّفٌ مِنْ «مَسْعُودٍ». وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ اسْمَ: «مُوسَى بْنِ يَزِيدَ الْكِنْدِيِّ» فِي مَصْدَرَيْنِ مِنْ  
مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ، وَهُمَا: «الْمُعْجَمُ الْكَبِيرُ» لِلطَّبْرَانِيِّ، وَ«السُّنَنُ» لِسَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ.  
قُلْتُ: وَلَمْ يُذَكَّرْ فِي تَرْجَمَةٍ: «شَهَابِ بْنِ خِرَاشٍ» أَنَّهُ رَوَى عَنْ أَحَدِهِمَا، أَلَا  
فَأَنْتَبِهَ.

قُلْتُ: وَلَوْ سَلَّمْنَا جَدَلًا: أَنَّهُ: «مَسْعُودُ بْنُ يَزِيدَ»، فَهُوَ أَيْضًا مَجْهُولٌ، وَلَا يَنْفَعُهُ  
ذِكْرُ ابْنِ حِبَّانَ لَهُ فِي «الثَّقَاتِ»؛ فَإِنَّهُ مِنَ الْمُتَسَاهِلِينَ فِي التَّوَثُّقِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «لِسَانِ الْمِيزَانِ» (ج ١ ص ١٤): (وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ:  
«ابْنُ حِبَّانَ» مِنْ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا انْتَفَتَ جَهَالَةٌ عَيْنِهِ كَانَ عَلَى الْعَدَالَةِ إِلَى أَنْ يَتَبَيَّنَ جَرْحُهُ؛  
مَذْهَبٌ عَجِيبٌ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى خِلَافِهِ، وَهَذَا هُوَ مَسْلُكُ: «ابْنِ حِبَّانَ» فِي كِتَابِ:  
«الثَّقَاتِ» الَّذِي أَلْفَهُ؛ فَإِنَّهُ يَذْكَرُ خَلْقًا مَنْ نَصَّ عَلَيْهِمْ: «أَبُو حَاتِمٍ»، وَغَيْرُهُ عَلَى أَنَّهُمْ  
مَجْهُولُونَ، وَكَانَ عِنْدَ «ابْنِ حِبَّانَ» أَنَّ جَهَالَةَ الْعَيْنِ تَرْتَفِعُ بِرَوَايَةٍ وَاحِدٍ مَشْهُورٍ، وَهُوَ

مَذْهَبُ شَيْخِهِ «ابْنِ خُرَيْمَةَ»، وَلَكِنَّ جَهَالَتهَ حَالِهِ بَاقِيَةٌ عِنْدَ غَيْرِهِ وَقَدْ أَفْصَحَ: «ابْنُ حِبَّانٍ» بِقَاعِدَتِهِ؛ فَقَالَ: الْعَدْلُ مَنْ لَمْ يُعْرِفْ فِيهِ الْجَرْحُ إِذِ التَّجْرِيحُ ضِدُّ التَّعْدِيلِ فَمَنْ لَمْ يُجْرَحْ؛ فَهُوَ عَدْلٌ، حَتَّى يَتَبَيَّنَ جَرْحُهُ إِذْ لَمْ يُكَلَّفِ النَّاسُ مَا غَابَ عَنْهُمْ، وَقَالَ فِي ضَابِطِ الْحَدِيثِ الَّذِي يُحْتَجُّ بِهِ إِذَا تَعَرَّى رَاوِيهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَجْرُوحًا، أَوْ فَوْقَهُ مَجْرُوحًا، أَوْ دُونَهُ مَجْرُوحًا، أَوْ كَانَ سَنَدُهُ مُرْسَلًا، أَوْ مُنْقَطِعًا، أَوْ كَانَ الْمَتْنُ مُنْكَرًا هَكَذَا نَقَلَهُ: «الْحَافِظُ شَمْسُ الدِّينِ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي» فِي «الصَّارِمِ الْمُنْكَي» مِنْ تَصْنِيفِهِ، وَقَدْ تَصَرَّفَ فِي عِبَارَةٍ: «ابْنِ حِبَّانٍ» لَكِنَّهُ أَتَى بِمَقْصَدِهِ. اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي «الصَّارِمِ الْمُنْكَي» (ص ١٠٣): (وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ: «ابْنَ حِبَّانٍ» ذَكَرَ فِي هَذَا الْكِتَابِ - يَعْنِي: الثَّقَاتِ - الَّذِي جَمَعَهُ فِي الثَّقَاتِ عَدَدًا كَبِيرًا، وَخَلَقًا عَظِيمًا مِنَ الْمَجْهُولِينَ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ أَحْوَالَهُمْ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي «الصَّارِمِ الْمُنْكَي» (ص ١٠٤): (وَقَدْ ذَكَرَ: «ابْنُ حِبَّانٍ» فِي هَذَا الْكِتَابِ - يَعْنِي: الثَّقَاتِ - خَلَقًا كَثِيرًا مِنْ هَذَا النَّمَطِ، وَطَرِيقَتُهُ فِيهِ أَنَّهُ يَذْكَرُ مَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ بِجَرْحٍ<sup>(١)</sup>، وَإِنْ كَانَ مَجْهُولًا لَمْ يَعْرِفْ حَالَهُ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ: «لِابْنِ حِبَّانٍ» فِي كِتَابِهِ: «الثَّقَاتِ» فِي تَوْثِيقِ الْمَجْهُولِينَ؛ ائْتَقَدَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ؛ مِثْلُ: الْإِمَامِ عَبْدِ الْهَادِي، وَالْحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ، وَالْعَلَّامَةِ الْأَلْبَانِيِّ، وَغَيْرِهِمْ.

(١) وَأَنْظُرُ: «مُقَدِّمَةُ الثَّقَاتِ» لِابْنِ حِبَّانٍ (ج ١ ص ١١ و ١٢ و ١٣).

الثَّالِثَةُ: شِهَابُ بْنُ خِرَاشٍ لَا يُوجَدُ فِي شُيُوخِهِ مَنْ أَدْرَكَ ابْنَ مَسْعُودٍ؛ فَإِنَّهُ مِنْ

الطَّبَقَةِ السَّابِعَةِ.<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: فَالْأَثْرُ مُنْكَرٌ لَا يَثْبُتُ.

\* خُلَاصَةٌ وَجْهِ دَلَالَةٍ مَنِ اسْتَدَلَّ بِالْأَثْرِ عَلَى وُجُوبِ التَّجْوِيدِ:

أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنْكَرَ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَقْرَأَ كَلِمَةَ: «الْفُقَرَاءُ» بِالْقَصْرِ مِنْ غَيْرِ

مَدٍّ، وَلَمْ يَرِخْصْ لَهُ فِي تَرْكِهِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَقْرَأَهُ إِيَّاهَا بِالْمَدِّ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى وُجُوبِ

تَعَلُّمِ التَّجْوِيدِ، وَاتِّبَاعِ أَحْكَامِهِ عِنْدَ التَّلَاوَةِ.<sup>(٢)</sup>

قُلْتُ: وَلَوْ سَلَّمْنَا جَدَلًا: أَنَّهُ ثَابِتٌ؛ فَلَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى وُجُوبِ التَّجْوِيدِ.

فَإِنْ أَنْكَرَ ابْنَ مَسْعُودٍ رضي الله عنه لِتَلْمِيذِهِ - عَلَى فَرَضٍ أَنَّهُ تَابِعِيٌّ - حِينَ قَرَأَ بِالْقَصْرِ مِنْ

غَيْرِ مَدٍّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَقْرَأَهُ إِيَّاهَا بِالْمَدِّ لَا الْقَصْرِ، فَلَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى ذَلِكَ.

\* وَهَذَا ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه حَكَى الْفِعْلَ، وَالْفِعْلُ الْمُجَرَّدُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ.

فَالْأَصْلُ فِي أَفْعَالِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى الْوُجُوبِ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ بَيَانًا لَوَاجِبٍ

مِنَ الْوَاجِبَاتِ، فَتَصِيرُ تِلْكَ الصِّفَةُ لِلْفِعْلِ الْوَارِدِ وَاجِبَةً؛ لِأَنَّهَا جَاءَتْ مُبَيِّنَةً لِكَيْفِيَّةِ

الْوَاجِبِ.

(١) انظُرْ: «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١٢ ص ٥٦٨)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ٣٦٦)،

وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٣٤٣)، وَ«الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٤ ص ٣٢٩)، وَ«التَّارِيخَ الْكَبِيرَ»

لِلْبُخَارِيِّ (ج ٤ ص ٢٣٦)، وَ«تَارِيخَ الْإِسْلَامِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٦٥٠)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لَهُ (ج ٧

ص ٢٩٩).

(٢) وَانظُرْ: «بُعْيَةَ عِبَادِ الرَّحْمَنِ لِتَحْقِيقِ تَجْوِيدِ الْقُرْآنِ» لِلْعَوْلِ (ص ٢٣ و ٢٤).

قُلْتُ: فَمَا فَعَلَهُ الرَّسُولُ ﷺ ابْتِدَاءً، وَعَرَفَتْ صِفَتَهُ الشَّرْعِيَّةَ: مِنْ وُجُوبٍ، وَنَدْبٍ وَإِبَاحَةٍ؛ فَهُوَ تَشْرِيْعٌ لِلأُمَّةِ، فَيَبْتُغِي حُكْمَ مَا فَعَلَهُ فِي حَقِّ الْمُكَلَّفِينَ.<sup>(١)</sup>

هَذَا آخِرُ مَا وَفَّقَنِي اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِلَيْهِ فِي تَصْنِيفِ هَذَا الْكِتَابِ النَّافِعِ الْمُبَارَكِ إِنْ شَاءَ اللهُ سَائِلًا رَبِّي جَلَّ وَعَلَا أَنْ يَكْتُبَ لِي بِهِ أَجْرًا، وَيَحُطَّ عَنِّي فِيهِ وَزْرًا، وَأَنْ يَجْعَلَهُ لِي عِنْدَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ذُخْرًا ... وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمْ وَبَارَكَ عَلَيَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

(١) وَأَنْظُرْ: «الْفُصُولُ فِي الْأُصُولِ» لِلْجَبَّاصِ الْحَنْفِيِّ (ج ٣ ص ٢١٥)، و«الْأُصُولُ» لِلسَّرْحَسِيِّ الْحَنْفِيِّ (ج ٢ ص ٨٦)، و«خُلَاصَةُ الْأَفْكَارِ شَرْحِ مُحْتَصَرِ الْمَنَارِ» لِلْقَاسِمِ بْنِ فُطْلُوبَعَا الْحَنْفِيِّ (ص ١٥٧)، و«شَرْحُ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ فِي عِلْمِ الْأُصُولِ» لِلْقَرَفِيِّ الْمَالِكِيِّ (ج ٢ ص ٢)، و«الإِشَارَةُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِأَبِي الْوَلِيدِ الْبَاجِيِّ الْمَالِكِيِّ (ص ٢٥)، و«إِبْطَاحُ الْمَحْضُولِ مِنْ بَرْهَانِ الْأُصُولِ» لِلْمَازَرِيِّ الْمَالِكِيِّ (ص ٣٦٤)، و«التَّبْصِرَةُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلشَّيْرَازِيِّ الشَّافِعِيِّ (ص ٢٤٦)، و«الْبَحْرُ الْمُحِيطُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلزَّرْكَشِيِّ الشَّافِعِيِّ (ج ٦ ص ٢٩)، و«شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ» لِابْنِ النَّجَّارِ الْحَنْبَلِيِّ (ج ٢ ص ١٧٨)، و«الْعُدَّةُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِأَبِي يَعْلى الْحَنْبَلِيِّ (ج ٣ ص ٧٣٤)، و«النَّبْذَةُ الْكَافِيَّةُ فِي أَحْكَامِ أُصُولِ الدِّينِ» لِابْنِ حَزْمٍ (ص ٤٦)، و«الإِحْكَامُ فِي أُصُولِ الْأَحْكَامِ» لَهْ (ج ٤ ص ٤٠ و ٥١)، و«الإِحْكَامُ فِي أُصُولِ الْأَحْكَامِ» لِلأَمِيدِيِّ (ج ١ ص ١٧٣)، و«المُسْتَصْفَى» لِلْعَزَالِيِّ (ص ٢٧٤)، و«المُسَوَّدَةُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلأَلِّ ابْنِ تَيْبِيَّةَ (ص ١٨٧)، و«الْأُصُولُ مِنْ عِلْمِ الْأُصُولِ» لِشَيْخِ شَيْخِنَا ابْنِ عَثِيمِينَ (ص ٥٧).

